د. هنيدة غانم*

ما بين الاحتلال العسكري الاستعماري والأبرتهايد- مقاربة حول نقاط التقاطع والاختلاف

توطئة

نشر الباحث الإسرائيلي نيف غوردون في ٢٢ آب ٢٠٠٩ مقالة في جريدة "لوس أنجلوس تايمز" اليومية كتب فيها أن مقاطعة إسرائيل ثقافيا وسياسيا واقتصاديا باتت الطريقة الوحيدة لإنقاذ إسرائيل من نفسها، ولضمان عدم عيش الأجيال القادمة تحت نظام الأبرتهايد الذي أصبحت ملامحه واضحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتبع نشر غوردون مقالته هذه سيل من ردود الفعل الغاضبة جدا، تراوحت ما بين المطالبة بطرده من منصبة الأكاديمي في جامعة بن غوريون في بئر السبع، وبين المطالبة بمعاقبة الجامعة على هذه الصلافة، ما حدا برئيسة الجامعة إلى نشر رد عبر الصحف يؤكد موقف الجامعة الرافض جدا لما كتبه غوردون ومحاولة التأكيد على دور الجامعة الصهيوني الريادي.

لم يكن غوردون أول المثقفين الإسرائيليين الذي كتب بأن الاحتلال الإسرائيلي الذي جاء بعد حرب ١٩٦٧ وما تبعه من ممارسات أسس عمليا نظام أبرتهايد، فقد سبقه إلى ذلك آخرون، لكن ما ميز موقفه هو أولا، خروجه من التوصيف والنقد اللغوي إلى الدعوة للفعل من أجل إنهاء هذا الواقع، ثانيا استخدامه منبرا إعلاميا يحظى برواج محترم في إحدى أكثر الدول الداعمة والمؤيدة لإسرائيل من أجل الترويج لفكرته، ناهيك عن كونها مقر أكبر اللوبيهات الداعمة للجامعات الإسرائيلية ماديا ومعنويا. وثالثا، وهو الأهم على ما أعتقد، استخدام نموذج الأبرتهايد بالذات بما يثيره من مشاعر سلبية في وسط الرأي العام من اجل توصيف واقع الاحتلال الإسرائيلي. إذ أن أميركا التي مارست التمييز العرقي بنفسها حتى فترة ليست بعيدة لم تعد على استعداد لتقبل فكرة التمييز بين البشر على هذا

* مدير عام المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

الأساس، على الأقل نظريا، بل أصبحت منابرها أداة للتنديد ضد أي تمييز على أساس عرقي. تنبع أهمية النقطة الأخيرة من كونها تلامس بشكل أو بآخر التساؤلات التي يثيرها بعض الفلسطينيين من جدوى استخدام نموذج الأبرتهايد من اجل توصيف الواقع السياسي في فلسطين المحتلة. فقد أشار الدكتور صائب عريقات مثلاً، في سياق الندوة التي نظمها مركز "مدار" والتي ننشرها في هذا العدد تحت عنوان "إسرائيل والأبرتهايد"، إلى أن استخدام نموذج الأبرتهايد لن يفيد القضية الفلسطينية كثيرًا، لأن الاحتلال العسكري هو أعلى درجات الإرهاب التي تمارس ضد شعب معين، ولأن الإصرار على أن الوضع في أراضي ١٩٦٧ هو حالة احتلال عسكرية تقليدية يهدف إلى الاستفادة من القانون الدولي ومن الرغبة في تأطير مطالب الاستقلال والتحرر في سياق مرجعية قانونية دولية وشرعية تتأسس على خيار حل الدولتين والتي أصبحت تلاقي دعما عالميا يجب عدم التفريط فيه والابتداء بطرح نماذج معناها في النهاية تبني ذات الحل الذي طرحه مناهضو الأبرتهايد، أي حل الدولة واحدة.

وأيا كانت الحجج التي يسوقها مؤيدو المقاربة مع الأبرتهايد أو معارضوه، فانه من المهم التوقف من جانبنا عند مجموعة من النقاط الفنية أولا والجوهرية ثانيا (رغم تداخلهما الشديد) والتي يجب علينا أخذها في عين الاعتبار وتوضيحها عند المقاربة والمقارنة بين الاحتلال والأبرتهايد. أولها ماذا نعني بالأبرتهايد وبماذا يتميز هذا النظام السياسي عن غيره؟ وثانيها هل يمكن مقاربة الاحتلال بوصفه حالة مؤقتة مع الأبرتهايد بوصفه نظاما سياسيا منظما ودائما؟ هل يتناقض الاثنان معا ؟ أم أن التناقض هو فني محض وليس له أي أثر على النتائج النهاية ولا على تنظيم أساليب إدارة القوة وما يتبعه من ضبط وإدارة حياة السكان الأصليين؟ والسؤال الأهم ربما هو: ما هي الوحدة السياسية والجغرافية التي نقصدها عندما نتحدث عن الأبرتهايد الإسرائيلي؟ هل بالإمكان أن نفصل النظام السياسي عن البعد الجغرافي، وبكلمات أخرى هل نقصد الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧ أم كل فلسطين التاريخية ما بين النهر والبحر، ما يعني الانطلاق من رؤية النظام الإسرائيلي الصهيوني بوصفه منظومة سياسية مؤسسة على فكر أبرتهايدي عنصري وبالتالي لا يوجد إمكانية لتقسيمه بحسب وحدات سياسية جغرافية؟ أم أن المقصود هو نظام أبرتهايدي تطور في المناطق التي احتلت العام ١٩٦٧ فقط وأنه غير متعلق بالتالي بالأيديولوجيا بل نتاج تراكم ممارسات قمعية مطعمة بمطامح استعمارية تبقى رغم بشاعتها منفصلة عن الواقع في داخل إسرائيل، وبالتالي فإننا نتحدث عن نوعين من النظام بين النهر والبحر، واحد ديمقراطي (حتى لو نسبيا وحتى لو مارس سياسات تمييزية بين سكانه) بصورة معينة والآخر أبرتهايدي؟.

ماذا نقصد بنظام الأبرتهايد؟

يعود أصل كلمة الأبرتهايد إلى لغة الأفريكانا (apartheid)، وهي اللغة التي تحدثها في جنوب أفريقيا بداية البيض الذين ينحدرون من أصول هولندية، وتعني حرفيا الفصل وتقابلها في الانكليزية apart hood. وقد استخدمت في اللغة السياسية التشريعية في جنوب أفريقيا للإشارة إلى نظام الفصل بين البيض والسود الذي طبق منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٩٠. غير أن الأبرتهايد كنظام حكم تجاوز مفهومه الجنوب أفريقي الخاص وأصبح يستخدم في القراءات والتحليلات السياسية كإشارة إلى أي نظام حكم يعتمد على الفصل القسري بين مجموعات سكانية، سواء تأسس هذا الفصل على الانتماء القومي، العرقي أو الديني للإشارة إلى علاقة تفاضلية عنصرية مبنية على الفصل القسري ينتهجها نظام معين تجاه المجموعات التي تقع تحت دائرة سيطرته. بمعنى آخر أصبح يقصد بالأبرتهايد نظام حكم له ميزاته تماما مثل النظام الديمقراطي، الجمهوري، الاستبدادي، الملكي... إلخ، ولم يعد يعني مجرد حالة عينية هي النظام العنصري لجنوب أفريقيا. فقد انفصل واستقل هذا النظام، الذي ولد في جنوب أفريقيا، عن خصوصيته التاريخية، وتجاوزها ليتحول إلى جزء من القاموس السياسي العام، وأصبح يشير إلى أي نظام حكم يعتمد آلياته ورؤيته (أنظر مقالة أورن يفتاحئيل في هذا العدد).

صورة رقم ١- لاستخدام البيض فقط!

لقد تمخض التقاء الاحتلال العسكري وما يعنيه من فرض السيطرة القسرية العسكرية على أبناء البلاد الأصليين، بالعنصر الاستعماري الاستيطاني، عن إنتاج فئتين من السكان تعيشان في بقعة واحدة ولكنهما تخضعان لمرجعيتين قانونيتين وسياسيتين مختلفتين. وبينما تضم الفئة الأولى سكانا أصليين مجردين من الحقوق السياسية ومكشوفين تماما لعنف المحتل، فإن الفئة الأخرى تتمتع بحماية نظام الدولة، تتبع قوانينها وتتمتع بالحقوق السياسية الكاملة التي ينعم بها باقي مواطني الدولة خارج هذه الأرض المحتلة.

تحديد الوحدة الجغرافية المقصودة في المقاربة مع الأبرتهايد

نقصد من ذلك تحديد الوحدة الجغرافية التحليلية التي نشير إليها عندما نتحدث عن الأبرتهايد وإسرائيل، وإذا ما كنا نتحدث عن السياسة الإسرائيلية كنظام واحد موزع من النهر إلى البحر أو فقط عن إدارة حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إذ أن المقاربة تعيش حالة من عدم الوضوح. يعتبر جزء من الباحثين انه من الضروري النظر إلى فلسطين التاريخية كوحدة جغرافية واحدة تحتوي على أنواع مختلفة من الفئات السكانية التي تدار بشكل تفضيلي لصالح اليهود مقابل العرب عامة والذين تنظر لهم الدولة على أساس كونهم أقل قيمة، حيث تنهج إلى تقسيم هؤلاء العرب إلى فئات مختلفة من "عرب إسرائيل" يقسمون بدورهم إلى عرب ودروز وبدو حينا أو دروز ومسيحيين ومسلمين حينا آخر، ويمكن مقابلتهم بسبب الحقوق التي يتمتعون فيها مع فئة الملونين تحت نظام الأبرتهايد، فيما يتموضع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة والذين يقسمونهم بين فلسطينيي الضفة من جهة وفلسطينية القطاع من جهة أخرى في مكانة أقل منهم حقوقيا، حيث يقابلون إلى حدّ بعيد فئة السود الذين عاشوا محصورين في بانتوستانات في جنوب أفريقيا، كما يوضح ذلك وباختلاف ما أورن يفتاحئيل ونيف غوردون في هذا العدد. بالمقابل هناك من يحصر الأبرتهايد تحديدا في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، إذ كتب مثلا عدي أوفير وأريئيلا أزولاي، وهما من أهم الباحثين النقديين في إسرائيل، أنه بين النهر والبحر تطور نظامان واحد ديمقراطي في داخل إسرائيل وآخر عنصري في الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، وبغض النظر عن مواقف الباحثين الذين يتحدثون عن نظامين بين البحر والنهر، فان ما يجمعهم عادة هو الاعتقاد بأن إسرائيل هي دولة ذات نظام ديمقراطي حتى لو كانت ديمقراطيتها إثنية. ولأهمية هذه النقطة وعلاقتها بأساليب إدارة حياة السكان فإننا سنعود إليها لاحقا في نهاية هذه المقالة.

بين الاحتلال العسكري الاستعماري وبين الأبرتهايد – التقاطع والاختلاف

يتميز الأبرتهايد بوصفه نظام حكم سياسي بإنشائه علاقة تفاضلية دستورية تجاه فئاته السكانية واعتماده الفصل القسري بين السكان لتمرير سياساته التفضيلية، ما يعني عمليا إنتاج قوانين مختلفة لإدارة حياة فئات سكانية مختلفة. وفيما يعتبر الأبرتهايد نظاما سياسيا، فان الاحتلال هو نظام عسكري مؤقت من المفترض إنهاؤه من خلال التوصل لاتفاق معين، غير أن الاحتلال العسكري الذي يسود في الأراضي الفلسطينية تجاوز حالة الاحتلال العسكري التقليدية لسببين: أولا استمراره لأكثر من أربعين عاما مما يعني أن المؤقت تحول إلى مؤقت دائم، وثانيا- بناء المستعمرات النقية أي المخصصة لليهود حصرا. ويعني الأمر أن الاحتلال الذي يسود أراضي ١٩٦٧ الفلسطينية يتميز عن غيره بسبب كونه توليفة من ممارسة سياسات استعمارية استيطانية داخل مناطق تم احتلالها بقوة السلاح قبل أكثر من أربعة قرون دون ان تضم رسميا للدولة المحتلة ودون أن يكون هناك أفق حقيقي للانسحاب منها كاملة.

لقد تمخض التقاء الاحتلال العسكري وما يعنيه من فرض السيطرة القسرية العسكرية على أبناء البلاد الأصليين، بالعنصر الاستعماري الاستيطاني، عن إنتاج فئتين من السكان تعيشان في بقعة واحدة ولكنهما تخضعان لمرجعيتين قانونيتين وسياسيتين مختلفتين. وبينما تضم الفئة الأولى سكانا أصليين مجردين من الحقوق السياسية ومكشوفين تماما لعنف المحتل، فإن الفئة الأخرى تتمتع بحماية نظام الدولة، تتبع قوانينها وتتمتع بالحقوق السياسية الكاملة التي ينعم بها باقي مواطني الدولة خارج هذه الأرض المحتلة. إن النتيجة النهائية للأبرتهايد والاحتلال الإسرائيلي تبدو متشابهة إلى حدّ بعيد، بل يظهر الأبرتهايد وكأنه عراب الاحتلال العسكري الاستعماري. ففي الحالتين تسخر فئة سكانية معينة عبر أدوات سياسية تشريعية أو عسكرية من أجل ضمان حياة أفضل لفئة سكانية أخرى. وفي الحالتين

بالمقابل ، يؤسس الاحتلال الإسرائيلي ممارسته على البيني والرمادي. حيث يتحرك من خلال عدم الحسم والمراوغة بين المؤقت والدائم بل وللمفارقة الساخرة الاستفادة عمليا من تعريف الاحتلال كحالة مؤقتة (وعمليا من عدم شرعيته) من أجل تحويل " اللا حسم" إلى أداة مناورة أساسية في إدارة الواقع السياسي العام والخاص. فعلى عكس الأبرتهايد يتم تعريف الاحتلال دوليا بأنه حالة مؤقتة وعابرة،

يجد تفضيل فئة معينة وقمع أخرى تعبيره في إفراز شبكة مواصلات موازية للفئتين منعا للاختلاط ، وإقامة الحواجز والجدران من أجل تأكيد هذا الفصل ، كما يتحول العنف المباشر والرمزي إلى الوسيط الوحيد بين النظام والفئات السكانية غير المرغوبة . إن التفاضلية تنتج وتعيد إنتاج تفاضلية هرمية على رأسها مواطنة كاملة وأسفلها فئة مقموعة ومحرومة ومهددة في حياتها .

ومع ذلك من المهم الانتباه إلى فارق مهم بين شكلي السيطرة ، وهو فارق أساسي يتعلق بحسم العلاقة مع الساكن الأصلي وبالمرجعية القانونية . إذ يتأسس نظام الأبرتهايد بوصفه نظاما سياسيا على حسم مسألة المواطنة وعلى تنظيمه لهذا الحسم دستوريا وتشريعيا ، وهو بهذا واضح وصريح ولا يتأرجح بين اللغة والممارسة ، أما الاحتلال العسكري الاستعماري فيتأسس ، على عكسه ، على إنتاج الأرض المحتلة كحيز رمادي يتأرجح بين حسم العلاقة مع السكان من خلال اعتبارهم رعايا مؤقتين وعدم حسم مصير الأرض بشكل نهائي باعتبارها جزءا شرعيا من الدولة (المستوطنات) وأرضا يتم التفاوض على مصيرها من جهة أخرى ، وقد كان لانتهاج هذه السياسة أن المحتل اعتمد على الأوامر العسكرية وقوانين الطوارئ من أجل تمرير مخططاته وبالتالي تنظيم حياة السكان الأصليين ، فيما اعتمد على القوانين التي تحكم داخل أراضيه من أجل إدارة حياة المستعمرين اليهود .

تأسس نظام الأبرتهايد على مجموعة من القوانين حسمت علاقته مع غير البيض وأنتجت أربعة أنواع من الفئات السكانية العرقية : البيض ، الملونون ، السود والهنود ، وأضافت إليهم فئة أخرى أطلق عليهم بيض تشريفيون (انظر مقدمة الندوة في هذا العدد) . ومن أجل تفعيل التقسيم قامت الدولة بحصر السود في مناطق خاصة بهم واشترطت خروجهم من هذه المناطق بالحصول على تصاريح خاصة ، وكانت الدولة سنت في العام ١٩٥٨ قانون تشجيع الحكم الذاتي للسود ، فتم تقرير الأقاليم المعدة لتكون بانتوستانات للسود حيث سيكون لهم هناك حكم ذاتي . وبالفعل بدأت الدولة بسحب جنسيات السود الذين يعيشون في البانتوستانات ، وسنت من أجل تشريع ذلك قانونا خاصا بسحب جنسية أبناء البانتوستانات عام١٩٧١ بادعاء أنهم مواطنون في بانتوستانات (دول) مستقلة .

وبالإضافة لذلك فقد سنت دولة الأبرتهايد مجموعة من القوانين الأساسية من أجل ضمان الفصل العنصري من جهة ، وتأسيس أفضلية البيض من جهة أخرى كان من بينها :

قانون الزواج (١٩٤٩)، نص على منع الزواج بين الأعراق المختلفة .

قانون الأخلاق المعدل (١٩٥٠)، نص على منع العلاقات الجنسية بين البيض وأبناء الأعراق الأخرى .

قانون التعداد السكاني (١٩٥٠)، فرض تسجيل الانتماء العرقي على أساس اللون على كلّ السكان .

قانون مناطق السكن (١٩٥٠)، حدد فرز مناطق السكن في المدن بحسب الانتماء العرقي وسمح عمليا فقط للبيض بالسكن داخل المدن .

قانون التنقل (١٩٥٢)، ألزم كل فتى أسود فوق سن ١٦ عامًا بحمل هوية من أجل التنقل وقد ختمت فيها تصاريح من الشرطة أو من المشغل تسمح أو تحدد حركته .

قانون الأماكن المنفصلة (١٩٥٣)، ألزم الفصل في الأماكن الترفيهية ، الحدائق العامة ، الحمامات العمومية ، الشواطئ .

قانون العمل (١٩٥٣)، أسس التمييز بين الأعراق في الوظائف المختلفة ، وحدد عمليا تشغيل البيض فقط في الوظائف العليا .

تنبع أهمية هذه القوانين من أمرين مترابطين ، يتعلق الأول بتأسيس التنفيذ والممارسة على قواعد دستورية تشريعية ، والثاني بالحسم النهائي للعلاقة مع الفئات السكانية التي تعيش في جنوب أفريقيا ، وعرض هذا الحسم بوصفه روح نظام الأبرتهايد الدائم والأبدي ، وهو بهذا لم يراوغ ولم يسوق سياسته العنصرية باعتبارها حالة

يتناسق هذا الحال البيني، الذي يتموقع داخل المؤقت بوصفه دائما، مع حالة الاحتلال نفسها، فمن جهة يعد الاحتلال كما أشرنا سابقا حالة مؤقتة بحسب كل الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية، بل حتى باعتراف إسرائيل نفسها بعد أوسلو، ولكن من جهة ثانية يتم الاستمرار في مشروع الاستيطان والاستعمار على ذات الأرض التي يفترض التنازل عنها، بمعنى أن إسرائيل، التي قال زعيمها شمعون بيريس ذات مرة إنه يحارب الإرهاب وكأنه لا توجد مفاوضات ويفاوض وكأنه لا يوجد إرهاب، من أجل إقناع الإسرائيليين بصواب سياسته، تقوم بتطبيق مبدأ شبيه حيث تبني المستوطنات وكأنه لا يوجد مفاوضات وتفاوض وكأنه لا يوجد مستوطنات،

مؤقتة أو عابرة واعتباطية، وهو مختلف بهذا عن الاحتلال العسكري الاستعماري الإسرائيلي الذي تتم ممارسته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بالمقابل ، يؤسس الاحتلال الإسرائيلي ممارسته على البيني والرمادي. حيث يتحرك من خلال عدم الحسم والمراوغة بين المؤقت والدائم بل وللمفارقة الساخرة الاستفادة عمليا من تعريف الاحتلال كحالة مؤقتة (وعمليا من عدم شرعيته) من أجل تحويل " اللا حسم " إلى أداة مناورة أساسية في إدارة الواقع السياسي العام والخاص. فعلى عكس الأبرتهايد يتم تعريف الاحتلال دوليا بأنه حالة مؤقتة وعابرة، من المفترض أن تنتهي بتسوية معينة تدخله ضمن نظام " طبيعي وشرعي " ، وعلى أساس اعتبار الاحتلال حالة مؤقتة فان المحتل يعمل على تأسيس إدارته لهذه المناطق بواسطة قوانين طوارئ وأوامر عسكرية عينية تهدف لمعالجة المستجدات وتعطي مساحة واسعة للحرية والحركة، لأنها متحللة من قوانين الدولة أو تشريعاتها التي تقيدها عند تعاملها مع مواطنيها. وفيما تعامل العالم بشكل عام مع الاحتلال الإسرائيلي على أساس اعتباره حالة مؤقتة، وأصدر القرارات التي تدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، فان إسرائيل لم تعمد من جهتها إلى ضم هذه الأراضي لسيادتها (فيما عدا شرقي القدس والجولان)، ولكنها أيضا لم تنسحب منها، لأنها لم تكن معنية ببساطة بضم السكان الفلسطينيين ومنحهم حقوق مواطنة لما لذلك من إخلال بميزانها الديمغرافي، ولكنها رغم ذلك، أي رغم عدم انسحابها، ولكن أيضا مع عدم ضمها للأراضي المحتلة، شرعت في بناء المستوطنات وشق الشوارع ومصادرة الأراضي، بمعنى أنها حسمت العلاقة مع الفلسطيني وليس مع أرضه، وخلقت بذلك صيغة بينية جديدة تسمح لها بفعل الأمر وعكسه، وبلغة أكثر تجريدية باختراق زمن المؤقت (الاحتلال) وتطعيمه بالدائم (المستعمرة)، وهدفت من خلال ذلك إلى إنتاج حيز جديد لا زمني داخل الأرض المحتلة ولكن خارج قانونها، تسعى بكل ثقلها إلى إزاحته بالقوة خارج زمن الشرعية الدولية (وإلا ماذا تعني بقولها أن أي حل سيضمن بقاء الكتل الاستيطانية الكبرى؟). وهو على كل حال ما يمكننا من تفسير الاقتراحات الإسرائيلية، التي تريد التفاوض من جهة وترفض تجميد الاستيطان من جهة أخرى، وتروج للسلام الدائم وتقوض أسسه، إذ أنها عمدت عبر إنتاجها المؤقت الدائم إلى تحويله إلى واقع سياسي له استحقاقات جديدة، وكانت تراوغ بين الاحتلال الاستعماري والقانون الدولي بحرفية ودقة.

"العجونا" – المؤقت الدائم والاستفادة من المهر دون التورط مع العروس

إن التناقض بين المؤقت والدائم وبين العابر والمؤبد هو تناقض للوهلة الأولى فقط، ولكي أوضح المعنى العملي من المهم الاستعانة ربما بما ورد على لسان ليفي اشكول بعد احتلال ١٩٦٧، حيث يحكى انه شبه الاحتلال بحفلة الزواج، غير انه قال إن المهر جميل ولكن العروس بشعة (هناك من نسب المقولة لغولدا مئير، انظر/ ي نيف غوردون في هذا العدد، " عن المهر والعروس – تحليل بنيوي للاحتلال الإسرائيلي) وما يهمنا هنا ما يحمله هذا التشبيه من توصيف ساخر ولكن دقيق للواقع كما رآه الإسرائيلي المحتل، والأهم ما نتج عنه من توليفة خاصة تدمج المؤقت في الدائم دون أن تلغيه. فالمهر الذي قصد به بالطبع الأرض المحتلة كان مغريا، غير أن العروس التي قصد بها الفلسطينيون الذين يسكنون هذه الأرض كانوا حملا ثقيلا، بشعا وغير مرغوب، بيد أن العريس الذي هو إسرائيل بالطبع يريد المهر بشدة، ولكنه يرفض العروس بنفس الشدة! فما العمل إذن في هذه الحالة التي تختلف عن واقع السود في جنوب أفريقيا

إن الواقع الناتج عن الحالتين هو بالطبع واقع قمعي ومسيء لأدنى حقوق الإنسان، لكنه في حالة الاحتلال "نظام اللحظة" الذي وصفه ألتوسير بأنه بلا ماض ولا مستقبل، أي أنه بلا أفق زمني وما يحدده هو الواقع اليومي والتطورات اليومية، ما يعني انه بمثابة رخصة مفتوحة للاعتباطية، وبالتالي من غير المفيد محاولة فهم الممارسات القمعية، لأنها لا تكون منطقية بالضرورة (من غير أن يعني هذا أن الدولة تتحرك من خلال أيديولوجيا اعتباطية)، فيما يتحرك الأبرتهايد على أساس كونه نظام الحاضر والمستقبل الذي يؤسس ممارسته على أساس حسمه الدستور. وفي الحالتين يعتمد تطبيق الأمر العسكري والقانون العنصري على الاستبداد والقمع من دون التمييز بين مقموعيه.

والذي رغم النظرة العنصرية تجاهه كان جزءا مرغوبا من الرزمة التي أرادها البيض، حيث شكل اليد العاملة والرافعة العمالية لنظامه الاقتصادي، وكان الهدف هو الاستفادة من وجوده قدر المستطاع!

يبدو للوهلة الأولى أنه لا يوجد مخرج إذ أن الزواج هو صفقة غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن أن نتخيل عرسا من غير عروس، وبالطبع لا حاجة للعروس لو لم يكن المهر مغريا! لكننا بالتأكيد قادرون على أن نتخيل وضعا آخر، مؤقتا- دائما من الجفاء بين العريس والعروس، تحول العروس فيه إلى رهينة وهو ما يسمى باللغة العبرية التلمودية "العجونا"، ويشير هذا المصطلح تاريخيا إلى حال المرأة المتزوجة رسميا غير ان زوجها اختفى ولم يعد. من هنا فهي غير قادرة على العيش مع زوجها ولكنها أيضا غير قادرة على الزواج من رجل آخر. وقد انسحب هذا الوصف في العصر الحديث ليشير عمليا إلى كل النساء اللاتي يرفض أزواجهن تطليقهن رسميا ويبقون عليهن في حال مؤقت- دائم وحدودي لا يكن فيها مطلقات ولا متزوجات، بل على الحد الفاصل بين الحالتين، أي كما يقال في العربية الدارجة "معلقات في الهواء"! وبالإمكان الاستناد إلى حالة المرأة العجونا في الثقافة التلمودية اليهودية بوصفها نموذجًا تحليليًا (بارادايم بمفهوم توماس كون) تعطي خطوطا تحليلية عامة لفهم واقع الوضع الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، والذي يميزها أيضا عن حال نظام الأبرتهايد، حيث يتم إنتاج حالة من المؤقت الدائم تسمح باستخدام الأرض من دون التورط مع ضم السكان، أي استخدام المهر من دون التورط مع العروس البشعة!

يتناسق هذا الحال البيني، الذي يتموقع داخل المؤقت بوصفه دائما، مع حالة الاحتلال نفسها، فمن جهة يعد الاحتلال كما أشرنا سابقا حالة مؤقتة بحسب كل الأعراف والمواثيق والقرارات الدولية، بل حتى باعتراف إسرائيل نفسها بعد أوسلو، ولكن من جهة ثانية يتم الاستمرار في مشروع الاستيطان والاستعمار على ذات الأرض التي يفترض التنازل عنها، بمعنى أن إسرائيل، التي قال زعيمها شمعون بيريس ذات مرة إنه يحارب الإرهاب وكأنه لا توجد مفاوضات ويفاوض وكأنه لا يوجد إرهاب، من أجل إقناع الإسرائيليين بصواب سياسته، تقوم بتطبيق مبدأ شبيه حيث تبني المستوطنات وكأنه لا يوجد مفاوضات وتفاوض وكأنه لا يوجد مستوطنات، وهي في الحالتين تلعب في المساحة الرمادية التي نتجت عن تحويل عدم الحسم بين الطلاق أو الزواج إلى حالة بنيوية مميزة لاحتلالها تستفيد من الأرض من غير أن تتورط مع السكان، ناهيك عن أن هذه البينية تتيح مجالا لتفسير الواقع بلغات متناقضة ومتنافرة، لأنها تسمح للإسرائيلي أن يقول كل شيء ولا شيء، أن يتحدث عن السلام ويصنع الحرب وأن يبني المستوطنة النقية ويتحدث عن حقوق الإنسان.

القوة والسيطرة والمرجعية: الاحتلال بوصفه نظام اللحظة

في حين أن الأبرتهايد هو نظام قانوني سياسي منظم في المبنى التشريعي للدولة، وبالتالي فان الجندي أو الشرطي هو الوسيط بين القانون والسكان وأداة تنفيذه (ما يعني أنه بتغير القوانين سيكون من الممكن تحويل دور وسيط العنف من القمع إلى الحفاظ على سلامة المواطنين!)، فإن الاحتلال العسكري هو حالة طوارئ (state of emergency) وهو يعتمد بالتالي على الأوامر العسكرية والبيروقراطية التي يصدرها حاكم المنطقة من أجل تنظيم حياة السكان الذين يعيشون في ظله، حيث يتحول الجندي- قائد المنطقة إلى القانون بذاته وليس أداة تنفيذه. بمعنى آخر فإنه وبعكس أي نظام قمعي له مرجعية دستورية فإن الحكم من خلال اعتماد الأوامر العسكرية كأداة لتنظيم حياة السكان الفلسطينيين هو اعتماد على

القوة وحدها بوصفها أداة وهدفا في نفس الوقت، تحضر بشكل استعراضي في كل المناطق المحتلة وتنتشر في كل مكان، ليس لتأكيد وجود نظام بل من أجل إعطاء الانطباع بأن صاحب البندقية هو صاحب القرار، وأن مرجعية القوة الأخلاقية هي القوة بحد ذاتها وليس أي شيء آخر. وقد تتقاطع أساليب فرض الفصل العنصري الأبرتهايدي عندما يرفضها الأسود مع أساليب فرض الاحتلال، حيث تنسحب الدولة في الأولى وتخلي المكان للجيش تحت مظلة قانون الطوارئ لإعادة النظام، في حين أنها في نظام الاحتلال غير موجودة أصلا وبالتالي فإن القوة تبقى دائما الوسيلة الوحيدة لإثبات من يحكم ومن هو صاحب القرار. تكون النتيجة دموية في الحالتين، لأن القانون العنصري كان قد خلق كل التبريرات العنصرية لقمع الأسود بوصفه إنسانا أقل من الأبيض وأقل قيمة منه إن لم نقل أقرب إلى الحثالة منه إلى البشر، أما في حالة الاحتلال فإن التبرير الأخلاقي المشرعن للقمع ليس ضروريا لأن القانون من أساسه اعتبر الفلسطيني كائنا خارج القانون الرسمي، وبالتالي لم يكن موضوعه إلا في حالات قمعه.

إن الواقع الناتج عن الحالتين هو بالطبع واقع قمعي ومسيء لأدنى حقوق الإنسان، لكنه في حالة الاحتلال "نظام اللحظة" الذي وصفه ألتوسير بأنه بلا ماض ولا مستقبل، أي أنه بلا أفق زمني وما يحدده هو الواقع اليومي والتطورات اليومية، ما يعني انه بمثابة رخصة مفتوحة للاعتباطية، وبالتالي من غير المفيد محاولة فهم الممارسات القمعية، لأنها لا تكون منطقية بالضرورة (من غير أن يعني هذا أن الدولة تتحرك من خلال أيديولوجيا اعتباطية)، فيما يتحرك الأبرتهايد على أساس كونه نظام الحاضر والمستقبل الذي يؤسس ممارسته على أساس حسمه الدستور. وفي الحالتين يعتمد تطبيق الأمر العسكري والقانون العنصري على الاستبداد والقمع من دون التمييز بين مقموعيه، إذ كما يشير ألتوسير في سياق النظام الاستبدادي إن هذا النظام هو[1] "حكم المساواة المطلقة التي تسقط كل السكان ضمن نفس التجانس" حيث يتمتع الجميع بالمساواة لا لأنهم كل شيء- كما في حالة المستوطن الأبيض أو الصهيوني - بل ببساطة "لأنهم لا شيء"، من هنا أيضا اعتبار الكثيرين أن الاحتلال في الضفة وغزة أسوأ بكثير حتى من النظام العنصري الأبرتهايدي. لكن السؤال الأهم هو لو انتفى الاحتلال عن إسرائيل، أي لو انسحبت من كل الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وقامت بتفكيك مستوطناتها، هل ستبقى أمامنا دولة عادية غير أبرتهايدية؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال الأساسي لا بد من تفحص النظام السياسي الإسرائيلي بعلاقته مع فئة أخرى من الفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها ويعتبرون مواطنين داخلها، أي تفحص النظام السياسي الإسرائيلي على أساس علاقته المحسومة[2] مع مواطنيه (ولو كان الحسم مرحليا).

العرب في إسرائيل: مواطنة الملونين

"العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطرا على دولة إسرائيل ويجب التعامل معهم من هذا المنظار؟"[3]

ربما كان من الممكن ولو نظريا أن ندعي أن إسرائيل تمارس سياسة أبرتهايدية مؤقتة في الأراضي المحتلة ستنتفي مع انتهاء الاحتلال، لو لم تكن هذه الدولة تعرف نفسها بأنها دولة اليهود أينما كانوا في الوقت الذي يعيش فيها حوالي مليون فلسطيني هم خمس عدد سكانها ويتم التعامل معهم من منظار كونهم إما خطرا ديمغرافيا أو أمنيا أو الاثنين معا. ربما كان من الممكن أن نكتفي بتحليل واقع الضفة وغزة بوصفه حالة أبرتهايدية عابرة لو كانت إسرائيل هي فرنسا أو بريطانيا، أما وقد أقيمت إسرائيل على نكبة جزء من مواطنيها من أبناء الأرض الأصليين الذين تحولوا إلى أقلية هامشية في داخلها ناهيك عن رفضها إعادة اللاجئين وإصرارها على اعتراف العالم بيهوديتها كشرط للسلام، فانه يبدو من المستحيل إلا التعامل مع إسرائيل كنظام سياسي له أسسه التي لا تنتفي حتى لو انتفى الاحتلال، من هنا أقترح خوض المقاربة مع الأبرتهايد من خلال قراءة علاقة هذا النظام مع الفلسطينيين في إسرائيل ممن يحملون جنسيتها.

ولدت إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، بعد أن قامت بعملية تطهير عرقي أدت إلى طرد أكثر من ٨٠٠٠٠٠ فلسطيني العام ١٩٤٨ (وهو أمر لم يصله الأبرتهايد في أسوأ أيامه القمعية). وباشرت بعد ذلك وانطلاقا من اعتبار ذاتها دولة اليهود (سواء أكانوا مواطنين فعليين فيها أم مواطنين في دول أخرى) في استخدام أدوات تشريعية وقانونية من أجل التأسيس لهذا المنطق التفضيلي، وكان ذلك يتم حتى ١٩٦٦ تحت غطاء النظام العسكري المفروض على العرب دون اليهود، ولاحقا من خلال استخدام القوانين التي سنتها بتلك الفترة وبقوانين أخرى سنتها لاحقا، أسست عمليا لنوعين من المواطنين: يهود يتمتعون بكامل الحقوق وعرب أنتجوا كفئات (بدو ودروز وعرب) يحملون مواطنة الدولة ولكنهم يتمتعون بحقوق أقل من بقية اليهود، إذ كان مجرد تعريفها بأنها دولة يهودية يعني أنها أداة لخدمة فئة معينة من المواطنين أكثر من غيرهم، حتى لو لم

تعبر بصورة مباشرة وواضحة عن ذلك، إذ لا قوانين تؤسس لتمييز واضح وبالعكس توجد رغبة مستميتة للتأكيد على أن يهودية الدولة لا تتناقض وديمقراطيتها وهو ما لا يتوافق مع الحقائق التاريخية والحديثة.

فقد بدأت الدولة بعد ١٩٤٨ بتركيز بقايا الفلسطينيين الذين ظلوا في المدن في غيتوات مفروزة، فجمعت عرب حيفا وعرب يافا وعرب اللد في أحياء خاصة بهم وفصلت بينهم وبين بقية اليهود في البداية بواسطة أسيجة شائكة (أنظر صورة رقم ٢) أزيلت لاحقا لكن بعد أن أسست لفصل عملي بينهما، ومن المثير أن هذه الإحياء التي تحولت إلى أحياء فقر وجريمة بامتياز سميت بلغة المحليين اليهود والعرب باسم "الغيتو" حيث ما زالت هذه التسمية دارجة إلى يومنا هذا بين السكان العرب.

صورة رقم ٢- يافا: سلك شائك يحد حي العجمي الذي منع العرب من تخطيه (الصورة مأخوذة من كتاب أريئيلا أزولاي، ٢٠٠٩، العنف المؤسس، إصدار ريسلينغ، ص ٢١٧)

وفيما أبقت على ثلاثة تجمعات للفلسطينيين في مناطق المثلث (قسم ضم العام ١٩٤٩ بعد اتفاقيات رودوس) والجليل والنقب فقد فرض على هذه التجمعات نظام الحكم العسكري الذي شكل غطاء شرعيا لمصادرة آلاف الدونمات ومطاردة وطرد "اللاجئين" العائدين، ناهيك عن استخدامه من أجل فرض سياسات اقتصادية على العرب من خلال منع اليهود من دخول هذه الأماكن، وبالتالي منع إقامتهم علاقات تجارية مباشرة مع السكان. (أنظر صورة رقم ٣).

صورة رقم٣ - وادي عارة: شراء وتجارة ووقوف سيارات عسكرية في منطقة القرية ممنوعة، سيتم معاقبة من يخالف القانون م، س. ص ٢٢١[٤].

سياسيا، وحتى منتصف الستينيات لم تقبل الأحزاب الصهيونية (باستثناء مبام) عربا في صفوفها، وبدلا من ذلك شكلت قوائم متعاونة من رؤساء الحمائل والمخاتير حيث كانت عمليا أحزابا صورية تابعة للأحزاب الصهيونية التي استخدمتها لأهدافها الخالصة، فيما اتبعت الدولة سياسة بوليسية لمحاربة الحزب الشيوعي الذي تصدى لسياساتها، ناهيك عن منع حركات وطنية مثل حركة الأرض من ممارسة العمل السياسي وملاحقة القيادات الوطنية العربية. أما على المستوى الاقتصادي فقد أدت سياسة المصادرة والحصار الذي فرض بسبب الحكم العسكري إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وتحول الفلسطينيون من فئة فلاحية إلى عمالية تعيش على هامش اقتصاد المدن الإسرائيلية. ورغم التحولات الاقتصادية وازدياد نسبة التعليم بين السكان العرب فإنهم لم ينجحوا في تحويل مكانتهم المهمشة بنيويا، إذ أنهم ما زالوا يشكلون الطبقة العاملة المهمشة في الاقتصاد الإسرائيلي، في حين يسيطر اليهود على المواقع الاقتصادية العليا..

قانونيا، سنت الدولة مجموعة من القوانين الأساسية التي صاغت مكانة اليهودي كمواطن له امتيازات مقابل العربي، كان من بينها قانون العودة (١٩٥٠)، حيث يعد هذا القانون الركيزة القانونية الأهم لصياغة علاقة الدولة مع اليهود، إذ تعرف بأنها دولة كل اليهود حتى لو كان هؤلاء اليهود لا يريدون ذلك، وليست دولة مواطنيها. يعطي هذا القانون لكل يهودي الحق في الحصول على حق الهجرة إليها والحصول على شهادة "عوليه" ["صاعد"، وهو مفهوم مشحون ايديولوجيا ويتميز عن مجرد "مهاجر" عادي] مما يؤهله بحسب

لم تتوقف الدولة عن محاصرة المواطنين العرب بعد انتهاء الحكم العسكري رسميا في العام ١٩٦٦، بل قللت من حدة مواجهتها معهم، وقد يكون الأمر عائدا جزئيا إلى احتلال ١٩٦٧ ونقل الجهد الاستخباراتي الأساسي لملاحقة الفلسطينيين في المناطق التي احتلت، وفي منتصف التسعينيات خاصة في ظل أوسلو يمكن القول إن الدولة بدأت بانتهاج لبرلة محدودة تجاه المواطنين العرب، غير أن هذه اللبرلة انتهت تماما خاصة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية وما رافقها من انتفاضة محدودة في تشرين الأول ٢٠٠٠ بين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، حيث بدأت تتسارع مجددا عملية إقصاء العرب والتشديد على كونهم تهديدا استراتيجيا للدولة..

قانون الجنسية الحصول بشكل أوتوماتيكي على جنسية إسرائيلية. ومقابل هذا القانون عملت إسرائيل على منع عودة اللاجئين العرب الذين طردتهم وقامت بالاستيلاء على أملاكهم وتحويلها لأملاك دولة. كما قامت الدولة بسن قانون أملاك الغائبين في نفس العام بهدف تشريع استيلائها على أراضي اللاجئين. وكان بين العرب الذين بقوا في إسرائيل حوالي ١٥٪ من اللاجئين الداخليين ممن تركوا أراضيهم وقراهم ولكنهم ظلوا في حدود ما أصبح دولة إسرائيل، حيث قامت الدولة بتصنيفهم في فئة جديدة أطلقت عليها "الحاضرين الغائبين"، وبهذا تمكنت الدولة من نقل أراضيهم وأملاكهم على اسمها عبر قانون سنته تحت اسم قانون أملاك الغائبين. ويشير بعض الباحثين إلى أن إسرائيل استطاعت أن تصادر حوالي ٤٠٪ من أراضي العرب بواسطة هذا القانون،[٥] وإلى توطين الكثير من المهاجرين اليهود على هذه الأراضي.

لم تتوقف الدولة عن محاصرة المواطنين العرب بعد انتهاء الحكم العسكري رسميا في العام ١٩٦٦، بل قللت من حدة مواجهتها معهم، وقد يكون الأمر عائدا جزئيا إلى احتلال ١٩٦٧ ونقل الجهد الاستخباراتي الأساسي لملاحقة الفلسطينيين في المناطق التي احتلت، وفي منتصف التسعينيات خاصة في ظل أوسلو يمكن القول إن الدولة بدأت بانتهاج لبرلة محدودة تجاه المواطنين العرب، غير أن هذه اللبرلة انتهت تماما خاصة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية وما رافقها من انتفاضة محدودة في تشرين الأول ٢٠٠٠ بين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، حيث بدأت تتسارع مجددا عملية إقصاء العرب والتشديد على كونهم تهديدا استراتيجيا للدولة[٦]..

في العام ٢٠٠٨ صادق الكنيست على قانون المواطَنة (التعديل السابع)، وتعطى الدولة بموجب التعديل إمكانيّة سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم "بخرق الولاء لدولة إسرائيل". وبناء على تعديل القانون، يحقّ "لمحكمة الشؤون الإداريّة، وبناءً على طلب وزير الداخليّة، سلبُ مواطَنة أيّ فرد قام بخرق الولاء لدولة إسرائيل، شريطة ألاّ يبقى هذا الفرد بعد سحب مواطنته دون أيّة مواطَنة."[٧] فيما مددت في نفس العام سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) وينصّ تعديل القانون من العام ٢٠٠٣ على ما يلي: "لا يُسمح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل، وذلك حسب المقتضَى وبناء على رأي عناصر الأمن المختصّة."[٨] وبناء على تعديل قانون المواطَنة، يحرم مواطنو إسرائيل الفلسطينيّون في إسرائيل والمتزوجون من عرب لا يحملون جنسية الدولة من ممارسة حقّهم في تأسيس عائلات في موطنهم هم. وفي آذار ٢٠٠٧، صادق الكنيست على تعديل القانون وتوسيع منع لَمّ الشمل ليشمل مواطني "دولة معادية" – سورية؛ لبنان؛ إيران؛ العراق– وكلَّ مَن يعيش في منطقة تجري فيها "عمليّات تهدّد أمن إسرائيل"، وَفق ما يحدّدها جهاز الأمن العامّ".[٩]

يتناغم الجانب التشريعي مع الخطط التي تنتهجها الدولة من أجل التغلب على المخاطر النابعة من تجمع الفلسطينيين في تجمعات سكانية وما يعنيه هذا ربما من خلق تواصل بينهم. من هنا عمدت الدولة إلى وضع الخطط وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى محاصرة المدن والقرى وتشتيت التواصل بينها. كان من أهمها:

مشروع المناطير في الجليل: هدف إلى إقامة مستعمرات يهودية في الجليل بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠ وعرفت باسم خطة تهويد الجليل، حيث تمت إقامة العديد من القرى الصغيرة التي سميت مناطير. سكن كل قرية في البداية ما بين سبع وخمس عشرة عائلة وحتى العام ١٩٨١ تمت إقامة ٢٦ منطرة تحولت لاحقا إلى مستعمرات منظمة.

مشروع محور التلال: أعدّ العام ١٩٩١ وبطلب من وزارة البناء والإسكان، واقترح إقامة ١٢ مستعمرة جديدة وتوسيع المستعمرات الموجودة في مناطق المثلث، وهدف إلى زيادة نسبة اليهود في هذه المنطقة والى قلب الميزان الديمغرافي فيها. وهو من الخطط التي نسبت إلى أريئيل شارون.

وبالإضافة إلى هذين المخططين اللذين هدفا إلى قلب الواقع في المناطق التي تحوي أكثرية فلسطينية، يدور الحديث في الآونة الأخيرة على أن المجلس الإسرائيلي الأعلى للتخطيط والبناء على وشك إنهاء العمل على مشروع جديد لتوسيع مستوطنة حريش في وادي عارة من أجل تحويلها إلى مدينة للمتدينين اليهود، حيث من المخطط أن تضم هذه المدينة ١٥٠٠٠٠ يهودي[١٠]. وقد أوضح وزير البناء والتخطيط الإسرائيلي أريئيل أطياس الضرورة القصوى لهذه المدينة حيث صرح:

"أنا أرى في حريش مهمة قومية عليا، يجب أن نذهب إلى هناك وأن نوقف انتشار سكان وادي عارة والذين هم على أقل تعبير لا يحبون دولة إسرائيل". [١١]

وناهيك عن التداعيات الكارثية لتلك الخطط، من حيث تشديد الخناق على الفلسطينيين ومحاصرتهم عمليا في كانتونات، فإن ما يهم هو التمييز الذي تؤكده هذه الخطط، وهو وجود نوعين من المواطنين في داخل حدود إسرائيل: نوع مرغوب حيث تحدد الدولة سياستها على أساس مصالحه (وبالتالي يمكن أن نفهم معنى الشعار الانتخابي نتنياهو جيد لليهود، إذ أن كل ما هو جيد لليهود هو جيد للدولة!)، ونوع آخر يتم التعامل معه من منظور كونه غير مرغوب وبالتالي يشكل خطرا ديمغرافيا و/ أو أمنيًا، يجب مواجهته.

من هنا لا تبدو الإحصائيات التي تظهر بوضوح الحالة المتدنية الاقتصادية والصحية والتعليمية مفاجئة، إذ على سبيل المثال لا الحصر تصل نسبة موت الأطفال بين العرب في إسرائيل إلى ضعفين مقارنة مع اليهود، ويعيش أكثر من نصفهم تحت خط الفقر، فيما تكاد نسبتهم في الوظائف الحكومية العليا تقترب من الصفر، أما في الوظائف الحكومية فتصل إلى ٥ر٦٪ من مجمل المستخدمين.

كما ما زال آلاف الفلسطينيين يعيشون في تجمعات غير معترف فيها خاصة في النقب، بلا أدنى الخدمات الإنسانية، وهم مهددون بهدم بيوتهم وبمصادرة أراضيهم لا لسبب إلا لكونهم عربا.

إسرائيل: فئة من المحكومين و... مواطن أبيض

تشير البيانات البسيطة أعلاه إلى وجود فئتين متقابلتين من المواطنين في إسرائيل: الأولى تضم اليهود، الذين يتمتعون بمواطنة بيضاء، والثانية تضم العرب الذين تشبه مواطنتهم مواطنة الملونين في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يدحض الادعاء أن إسرائيل هي ديمقراطية داخل حدود ١٩٤٨ وأبرتهايدية في الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧. غير أن الأساس الموجّه لسياستها في الحالتين هو اعتبار نفسها أداة لخدمة يهوديتها، أي أداة تخدم مواطنها اليهودي (الأبيض) أينما كان، وهي بهذا شبيهة بنظام الأبرتهايد الذي سخر الدولة لخدمة مصالح المواطن الأبيض على حساب غيره.

إن تفكيك معنى أن يشكل العرب خطرا ديمغرافيا أو أمنيا في إسرائيل يعني تفكيك الشيفرة الموجهة للنظام الإسرائيلي، أي كشف حقيقة أنها بالفعل دولة اليهود، وأن أي مواطن آخر سيخضع لميزان الفائدة والضرر الذي سيلحقه بهذه الفئة. ولا يعني هذا وضع السياسات والأدوات، المستخدمة من قبل هذه الدولة تجاه فئات الفلسطينيين، ضمن سلة واحدة على الإطلاق، إذ أن قصف المدن في الضفة لا يشبه قمع المظاهرات في داخل إسرائيل (على الأقل حاليا)، ولكنه يعني أن الأساس العنصري المبني على تفضيل فئة سكانية على أخرى هو الأساس المنظم والموجه لها، وأنها من أجل صيانة هذه العلاقة ستلجأ إلى درجات مختلفة ومتناسبة من العنف (الرمزي حينا والمباشر الفج حينا آخر) حيث يشكل العنف وسيط العلاقة المنظمة بينها وبين فئاتها التي تهدد أي تغيير للنظام التفضيلي، يتم استدعاؤه بحسب الحاجة التي تراها الدولة، ما يعني أن العنف قابل للتصعيد ومهيأ بشكل دائم لحسم محاولات التشكيك في النظام، ناهيك عن رغبات تغييره أو تهديده (حتى لو ديمغرافيا) وهو لا يستدعى للتبرير بل للتنفيذ، إذ أن النظام التفاضلي هو من يقوم بمهمة التبرير.

الهوامش

١ لويس ألتوسير، ٢٠٠٦، مونتسكيو السياسة والتاريخ، ٧٦-٧٧. إصدار: دار الفارابي- بيروت.

٢ من الضروري بالطبع أن نتذكر أن الحسم المرحلي لهذه العلاقة لا يعني أن إسرائيل قد لا تقبل على تغيير العلاقة مستقبلا، وهو ما يمكن استشفافه من الاقتراحات التي تدعو إلى التنازل عن منطقة المثلث وضمها للدولة الفلسطينية مستقبلا.

٣ يوفال ديسكين رئيس "الشاباك- المخابرات الداخلية- في لقاء سري مع رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، نشرت في معاريف ١٣-٣-٢٠٠٧

٤ تشير أريئيلا أزولاي إلى أن الهدف من ذلك هو ليس فقط إخضاع العرب للنظام العسكري واحتكار تسويق منتجاتهم الزراعية بل منع أي تجارة مباشرة بين العرب واليهود (أنظر: أزولاي، ٢٠٠٩، العنف المؤسس، إصدار ريسلينغ، ص٢٢١)

٥ أنظر باروخ كيمرلينغ ويوئيل مغدال، ٢٠٠١، الفلسطينيون صيرورة شعب، ترجمة محمد حمزة غنايم، إصدار مدار، ص ٢١٢

٦ للمزيد أنظر إمطانس شحادة، ٢٠٠٩، الفلسطينيون في إسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي.

٧ المصدر السابق.

٨ للاطّلاع على القانون، أنظر: إمطانس شحادة: إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٢٤.

٩ المصدر السابق.

١٠ شارون أوفير، ٢٠٠٦، "مدينة للمتدينين في وادي عارة؟ هذا سيشعل انتفاضة جديدة"، هآرتس،٢٠٠٩/٩/٦.

١١ المصدر السابق.